العرب
الإثنين 2019/12/23
السنة 42 العدد 11567

عودة وشيكة للإنتاج المشترك من حقول سعودية كويتية

تقارب وجهات النظر يمهد لعودة إنتاج النفط من حقلي الخفجي والوفرة

انتظار استئناف الإنتاج قبل نهاية العام الجاري

كثفت الكويت خلال الأشهر الأخيرة من تحركاتها في اتجاه تسريع نسق المفاوضات مع الرياض لتجاوز خلاف المنطقة المقسومة واستئناف نشاط إنتاج النفط قبل نهاية العام الجاري بعد ركود لسنوات في أعقاب غلق حقلي إنتاج.

الكويت - تترقب الكويت استئناف إنتاج النفط مع السعودية في حقلي النفط المشتركين الخفجي والوفرة وذلك بعد تنفيذ كافة شروط الصيانة والتراتيب المطلوبة.

ونسبت وكالة الأناضول لوزير النفط ووزير الكهرباء والماء، خالد الفاضل، قوله "إن بلاده تأمل في عودة الأمور إلى طبيعتها في الإنتاج النفطي بالمنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية مع نهاية العام الجاري".

وجاء هذا التصريح خلال أعمال الاجتماع 103 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) الذي ينعقد في الكويت.

وتشمل المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية حقلي الخفجي والوفرة، ويتراوح إنتاجهما بين 500 و600 ألف برميل نفط يوميا، مناصفة بين الدولتين.

وتعود أزمة غلق الحقلين إلى أكتوبر 2014 على خلفية أسباب بيئية وتشغيلية أدت إلى قطع نشاط الإنتاج جراء خلافات على تقاسم الحصص.

وذكر الوزير أن الطاقة التقليدية ستبقى محور الاهتمام العالمي نظرا لتشكيلها لنحو 75 بالمئة من مزيج الطاقة العالمي بحلول 2035، وفقا لتوقعات منظمة أوبك.

وأكد أهمية استمرار الجهود المشتركة لضمان استقرار أسواق النفط خلال الفترة القادمة تحت راية أوبك التي تضم كلا من السعودية والكويت وليبيا والإمارات وقطر والبحرين والجزائر ومصر وسوريا والعراق.

وسبق وأكدت صحيفة القبس الكويتية المحلية، أن عودة إنتاج النفط بالمنطقة المقسومة ستبدأ في ديسمبر المقبل.

ونسبت الصحيفة إلى مصادر وصفتها بالمطلعة القول إن الشركة الكويتية لنفط الخليج انتهت من إجراءاتها التنظيمية لعودة الإنتاج في حقلي الخفجي والوفرة المشتركين بعد اعتماد مجلس إدارتها عقود الصيانة التي يتطلبها حقل الوفرة.

وتغطي المنطقة المقسومة مساحة 5770 كيلومترا مربعا على الحدود بين عضوي أوبك السعودية والكويت حيث لم يشملها ترسيم الحدود بين البلدين في 1922.

وكان البلدان أوقفا الإنتاج من حقلي الخفجي والوفرة توالیا عامي 2014 و2015 مما قطع ضخ أكثر من 500 ألف برميل من الخام يوميا بما يعادل 0.5 بالمئة من المعروض النفطي العالمي.

وتواترت على مدار الأشهر الماضية الأخبار عن التوصّل إلى تفاهمات لاستئناف الإنتاج في الحقلين النفطيين، حيث تحدّثت المصادر عن إعادة صياغة للاتفاقية الخاصة بالمنطقة المقسومة بالاستعانة باستشاري عالمي في العاصمة البريطانية لندن.

ويقول محللون إن الخلافات كانت تتعلق بمطالبة السعودية بأن يكون لها القرار والسيطرة الأكبر في إدارة العمليات النفطية في المنطقة، ولا تريد تطبيق القوانين الكويتية على شركة شيفرون الأميركية.

وتشير بعض التقارير إلى التوترات بين البلدين بشأن مقاطعة قطر واختلاف وجهات النظر بشأن العلاقات مع إيران، حيث تسعى الكويت للمحافظة على خطوط الحوار مع الحكومة الإيرانية.

خالد الفاضل

نأمل عودة الإنتاج النفطي إلى طبيعته بالمنطقة المقسومة

وسبق لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية المعنية بشؤون المال والاقتصاد أن أوردت في شهر ديسمبر من العام الماضي أنّ "إنتاج النفط في المنطقة المقسومة بين السعودية والكويت قد يستأنف في الربع الأول من 2019".

ويرى مراقبون أن هنالك وساطة أميركية تعمل على تسهيل الاتفاق بشأن الملف، بينما تحدّثت وسائل إعلام كويتية آنذاك عن تسارع الاتصالات لحل الخلاف النفطي بين الكويت والسعودية.

وتواترت الأنباء بشأن عقد اجتماعات فنية بين خبراء سعوديين وكويتيين لتدارس إعادة الإنتاج في الخفجي والوفرة.

كما سبق لوزير الشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير أن أكد أنّ "موضوع المنطقة المقسومة مع الكويت تم حلّه، وأنه يجري التباحث حول صياغة الطرق اللازمة لاستئناف إنتاج النفط الخام في تلك المنطقة المحايدة قريبا".

وتترقب الكويت والسعودية ترجمة مسار التفاوضات بينهما واقعيا ووضع حد لكبوة نشاط الإنتاج على أحد أهم المشاريع النفطية المشتركة.

وتتالت الاجتماعات الثنائية بين الجانبين الكويتي والسعودي لحل المعوقات التي كانت تواجه عودة الإنتاج قبل الانطلاق الفعلي في استئناف الإنتاج.

وسبق وأكد مسؤولون أن القيادتين السياسيتين في البلدين، هما الأقدر على حل أي خلافات فنية في المنطقة المقسومة وتضمنت المفاوضات بينهما مختلف محاور الخلاف لضمان اعتماد صيغة أفكار وتصورات مشتركة تضمن تحقيق مصالح البلدين وتحفظ حقوقهما في ثرواتهما الطبيعية.

ومن المنتظر أن يتم تعويض أي زيادة في إنتاج النفط من المنطقة المقسومة بخفض إمدادات كل من السعودية والكويت من حقول أخرى نظرا لالتزام البلدين بأهدافهما بموجب ما يسمى اتفاقية خفض إنتاج أوبك+.

وشكل إغلاق حقول المنطقة المقسومة بين البلدين، مسألة سياسية عالقة بين البلدين الحليفين وتظهر المؤشرات تقاربا في وجهات النظر في انتظار ترجمتها إلى واقع.

وتدير حقل الخفجي شركة النفط الوطنية العملاقة أرامكو السعودية مع الكويتية لنفط الخليج عن طريق شركة مشتركة. وتقرر إغلاقه في أكتوبر 2014 لأسباب بيئية وتراوحت طاقته الإنتاجية قبل الإغلاق بين 280 و300 ألف برميل يوميا.

أما حقل الوفرة فتديره الشركة الكويتية لنفط الخليج التي تديرها الدولة وشيفرون نيابة عن السعودية. والحقل مغلق منذ مايو 2015 بسبب مشكلات تتعلق بتشغيله. وكانت طاقته الإنتاجية تبلغ نحو 220 ألف برميل يوميا من الخام العربي الثقيل.

ويرى محللون أن تجاوز الخلافات بشأن إنتاج الحقلين ربما يكشف عن تقارب بين مواقف البلدين بشأن التعامل مع إيران ومقاطعة قطر، التي كانت الكويت تتوسط لحل تلك الخلافات.

ولم توضح المؤشرات الحالية بعد ما إذا كانت المنطقة ستعود إلى الإنتاج بكامل طاقتها على الفور، خاصة بعد تمديد دول منظمة أوبك وحلفائها (أوبك بلاس) لاتفاق خفض الإنتاج لمدة تسعة أشهر أي حتى نهاية مارس 2020.

وتزايدت أهمية المنطقة بسبب تأثير العقوبات المفروضة على فنزويلا وإيران، لأنها يمكن أن تساعد على مواجهة أي نقص في إمدادات الأسواق من الخام الحامض الثقيل، الذي تنتجه والذي يتطابق مع إنتاج إيران وفنزويلا.

وأشارت وكالة بلومبرغ منذ أشهر إلى أن دبلوماسيين أميركيين يضغطون منذ فترة طويلة على الجانبين للتوصل إلى اتفاق بشأن استئناف الإنتاج من المنطقة. ورجحت أن تكون تلك الضغوط قد ساهمت في معالجة الخلافات بين البلدين.

الشكوك تحاصر خطط الجزائر للتحول إلى الطاقة النظيفة

بوادر استراتيجية تحفز الاستثمارات وترفع مساهمته في مزيج الطاقة

تعكف الحكومة الجزائرية على حشد جهودها لخوض معركة التحول إلى الطاقات النظيفة والخروج من الارتهان للطاقة التقليدية عبر اتخاذ استراتيجية جديدة يعتبرها خبراء غير جديّة نظرا لعدم وضع أسس عملية وقانونية لتحقيق الأهداف المرجوة، في وقت تمر فيه البلاد بأزمة انحسار عوائد صادراتها النفطية بشكل متسارع.

الجزائر - استقبلت الشكوك خطط الجزائر المتعلقة بتطوير الطاقات المتجددة بغية إعطاء رؤية واضحة للمستثمرين لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للقطاع في الفترة المقبلة.

ولطالما أكد محللون أن على السلطات وضع منظومة تشريعية متكاملة لضمان حسن استغلال الطاقات النظيفة بحيث تركز اهتماماتها عليها وتقلل الارتهان لعوائد النفط والغاز.

وتعتبر مسألة تنويع مزيج الطاقة من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة المقبلة بعد انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا جديدا للبلاد.

وبذلت الجهات المعنية بتطوير قطاع الطاقة البديلة في السنوات الخمس الأخيرة جهودا كبيرة، لكنها واجهت عقبات لتنفيذ خططها، ولعلّ من أبرزها البيروقراطية والفساد بقيادة لوبي من السياسيين ورجال الأعمال الذين يرفضون إصلاح قطاع الطاقة.

ورأى نورالدين ياسة المحافظ الوطني للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، وهي مؤسسة حديثة الإنشاء، على هامش ملتقى حول الطاقة عقد مؤخرا، أن "هذه الاستراتيجية الشاملة المستقبلية تهدف إلى خلق مناخ استثماري جذاب ومرن للقطاع".

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لياسة قوله إن "تحديات الجزائر المستقبلية في هذا القطاع تخص تسريع وتيرة إنجاز الأهداف من قبل السلطات العليا للبلاد لضمان أمن الطاقة واستدامتها".

وتحاول الجزائر، العضو بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، في ظل أزمة تراجع عائداتها النفطية، إيجاد مصادر تمويل إضافية من خلال دعم استثمارات الطاقة النظيفة.

ومع ذلك، لا توجد مؤشرات عملية تدعم المضي قدما نحو التحول الفعلي إلى الطاقات المتجددة، إضافة إلى وضع سياسي متسم بالتجاذبات.

ويأتي لجوء الحكومة إلى هذا القطاع الواعد في ظل تسارع وتيرة تبخر الاحتياطات النقدية ما جعل الجزائر في مفترق طرق على اعتبار أن كل الخيارات المتاحة للخروج من نفق الأزمة تبدو مؤلمة بعد أن تضررت التوازنات المالية بسبب تراجع أسعار الخام منذ منتصف 2014.

وتأمل الجزائر في بناء محطات توليد كهرباء من الطاقة الشمسية لإنتاج 22 ألف ميغاواط، أي ما يعادل 27 بالمئة من احتياجات البلاد من الكهرباء بحلول 2030 ارتفاعا من نحو 350 ميغاواط حاليا.

وأقر وزير الطاقة محمد عرقاب في حكومة تصريف الأعمال بصعوبة تحقيق هذه الأهداف بقوله إن "الجزائر تعتمد على الطاقات التقليدية وينبغي تطويرها قبل أن نفكر في الطاقات غير التقليدية".

وقال المدير العام للطاقة بوزارة الطاقة زبير بولقرون، الشهر الماضي، إن "إنشاء صناعة محلية للطاقات المتجددة هو شرط أساسي للانتقال في قطاع الطاقة بالبلاد".

وأشار حينها إلى أن بلاده اتجهت نحو إنشاء استراتيجية تسمح لها بأن تصبح فاعلا نشطا في قطاع الطاقة بتشجيع استعمال طاقات أخرى خارج المحروقات، خصوصا الطاقة الشمسية التي يجب توسيع وتنويع إنتاجها.

نورالدين ياسة

سنطلق خطة شاملة لخلق مناخ استثماري جذاب ومرن للقطاع

وأضاف أن "التطور التقني والتكنولوجي للصناعة المحلية بأكملها هو شرط أساسي للحصول على كل المكاسب، التي من شأنها ضمان ظهور حقيقي لصناعة وطنية حقيقية وحديثة وتنافسية ومبتكرة".

وطيلة السنوات الماضية، لم تفلح الحكومات المتعاقبة في عقد شراكات استراتيجية بين كل الفاعلين في هذه الصناعة وحتى بين القطاعين العام والخاص لضمان نقلة حقيقية للتكنولوجيا والخبرة مع مساهمة المؤسسات المختصة.

ودخلت الجزائر معركة الانتقال إلى الطاقات المستدامة منذ 2015 حين أبرمت شراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تطوير المحروقات والكهرباء والطاقات المتجددة.

وقال نورالدين ياسع مدير مركز تنمية الطاقات المتجددة في وقت سابق هذا العام إن السلطات لديها "خطة تهدف إلى الحفاظ على التزاماتنا من حيث إمدادات الغاز".

ووفق بيانات رسمية، وصل متوسط الزيادة في الطلب على الكهرباء إلى نحو 6.9 بالمئة سنويا على مدى السنوات العشر الأخيرة.

وكانت شركة الغاز والكهرباء الحكومية "سونلغاز" قد أبرمت، الثلاثاء الماضي، اتفاقية مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية لإنتاج قطع غيار الكهرباء والتوربينات في البلاد.

ووجدت الجزائر نفسها، بفعل الأزمة الاقتصادية، التي تعيشها منذ أكثر من أربع سنوات، مضطرة إلى خفض الإنفاق على محطات الكهرباء التي تبتلع الملايين من الدولارات سنويا لتشغيلها.

ومن الواضح أن هذه الخطوة تأتي في إطار خطط حكومة تصريف الأعمال بقيادة نورالدين بدوي لإعادة هيكلة الاقتصاد، ومعالجة الاختلالات المالية وزيادة القدرة التنافسية للدولة النفطية العضو في منظمة أوبك للتأقلم مع عهد النفط الرخيص.

وأعلنت شركة توزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز" الحكومية في أكتوبر الماضي عن خطط لبناء عدّة محطات هجينة لتعزيز منظومة الطاقة في البلاد، والاستعداد لمواجهة الطلب المحلّي المتزايد في السنوات المقبلة.

وقال الرئيس المدير العام لسونلغاز بولخراص شاهر، حينها إنه "تم إبرام عقود لبناء 9 محطات كهربائية جديدة، بغية الشروع في تهجين المحطات في الجنوب، التي تستهلك إلى حدّ الآن المازوت".

واعتبر أن هذه التكنولوجيا الجديدة للتهجين ستسمح بتقليص ما بين 30 و40 بالمئة من الوقود المستهلك حاليا في المحطات المستخدمة في الجنوب.

وستكون هذه المحطات، الأولى من نوعها في الجزائر تعمل بنظام هجين بعد محاولة سابقة في عام 2007 كانت بالشراكة بين سونلغاز وشركة سوناطراك النفطية.

ووفق البيانات الرسمية، تمتلك الجزائر محطة واحدة هجينة تعمل بالطاقة الشمسية والغاز في حاسي الرمل بولاية الأغواط، حيث تنتج 150 ميغاواط.

وكانت الجزائر قد كشفتفي أكتوبر الماضي عن معالم الإستراتيجية الجديدة لإنتاج الكهرباء بإنشاء محطات هجينة وتطوير المصادر المتجددة لمواجهة الاحتياجات المستقبلية، بعد تزايد التكاليف التشغيلية للمحطات القديمة العاملة بالنفط والغاز.

ويرى خبراء أن ذلك يعكس إقرار الجزائر بأزمتها الاقتصادية، التي تعيشها منذ أكثر من أربع سنوات، مما دفعها إلى خفض الإنفاق على محطات الكهرباء التي تبتلع الملايين من الدولارات سنويا لتشغيلها.

ومن الواضح أن هذه الخطوة ستمثل تحديا أمام الرئيس الجديد عبدالمجيد تبون لإعادة هيكلة الاقتصاد، ومعالجة الاختلالات المالية وزيادة القدرة التنافسية للدولة النفطية العضو في منظمة أوبك للتأقلم مع عهد النفط الرخيص.

ثقة منعدمة في الخطوات الحكومية